الانتخابات البرلمانية في الهند لعام ٢٠١٤

اسامة صبحي عبد الزهيري (*)

المقدمة

تعد الانتخابات حجر الزاوية لبناء أي نظام ديمقراطي، وهي ضرورية وأساسية من أجل الانتقال السلمي للسلطة، وحينما يختار الناخبون ممثليهم، فإنهم يختارون من سيشكل مستقبل مجتمعهم، ولذا فإن الانتخابات عامل مهم في تعزيز ودعم قوة المواطنين.

فالانتخابات الهندية لعام ٢٠١٤ التي وصفت بأنها الاكبر في التاريخ، جاءت مختلفة عن الانتخابات التي جرت في الماضي، إذ كانت الانتخابات في الماضي تجري كصراع على خطوط التماس الفاصلة بين الشرائح والطبقات الاجتماعية، لكن الانتخابات البرلمانية السادسة عشر، كانت معركة دارت حول قضية التنمية والنمو، وكان على الأطراف المشاركة فيها أن تقطع وعودا بتحقيق إصلاحات اقتصادية أكثر واقعية على مستوى الجيل الثاني في حال وصولها إلى سدة السلطة، وذلك حتى وإن استمرت بإيلاء الاهتمام بالاعتبارات الاجتماعية حتى النهاية.

وقد كشفت نتيجة الانتخابات البرلمانية العامة لعام ٢٠١٤، عن أن الناخب الهندي يأمل في التخلص من شلل سياسات الحكومة التي يتزعمها حزب المؤتمر الهندي منذ عشر سنوات والتي عجزت خلال السنوات الثلاث الاخيرة من حكمة عن زيادة معدل النمو الاقتصادي، وكبح تزايد الأسعار، فضلاً عن ذلك كانت حملة زعيم حزب بهارتياجاناتا (ناريندرا مودي) تمتلك كل مقومات التغيير الذي كان الناخب الهندي يبحث عنه.

(*) دراسات عليا، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية.

اهمية البحث:

تعد عملية الانتخابات أحد المكونات الرئيسة في النظم الديمقراطية التمثيلية، فضلا عن هناك رغبة جعلتني في دائرة الاهتمام والمتابعة الى ما أسفرت عنه الانتخابات البرلمانية في الهند لعام ٢٠١٤ وما آلت إليه هذه الانتخابات من نتائج والتي ادت الى صعود حزب هندوسي متطرف لأول مره منذ اكثر من ثلاثون عاماً وتراجع حزب المؤتمر الذي كان مهيمن على المشهد السياسي.

فرضية البحث:

بما أن النظام الانتخابي يعمل على ترجمة الاصوات التي يدلى بها في انتخابات عامة الى مقاعد في مجلس الشعب، فالحزب أو الائتلاف الذي يحصل على اغلبية المقاعد في مجلس الشعب سوف يتمكن من تشكيل الحكومة بمفردة، ففي الهند استطاع حزب بهراتياجاناتا من الفوز في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤،بعد حصوله على اغلبية المقاعد البرلمانية، مما يعني انه تمكن من تشكيل الحكومة بمفردة.

مناهج البحث:

المنهج يحدد لنا السبل للوصول الى الحقيقة أو الطريق المؤدي الى الكشف عن الحقيقة العلمية، لذلك اعتمدنا في هذا البحث على المنهج النظمي لبيان مدخلات ومخرجات العملية الانتخابية ، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي في تحليل كل من نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في الهند عام ٢٠١٤، وعدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب سياسي.

هيكلية البحث:

قسم هذا البحث الى مبحثين اساسيين فضلا عن مقدمة وخاتمة، إذ تناولنا في المبحث الاول

(التأصيل النظري للنظام الانتخاب) وبدورة تقسم الى ثلاثة مطالب وهي:

المطلب الاول: ماهية الانتخاب

المطلب الثاني:متطلبات العملية الانتخابية

المطلب الثالث: انواع النظم الانتخاب

اما المبحث الثاني فحمل عنوان (العملية الانتخابية في الهند) وبدورة انقسم الى ثلاث مطالب وهي:

المطلب الاول:النظام الانتخابي للسلطة التشريعية والتنفيذية

المطلب الثاني: متطلبات العملية الانتخابية

المطلب الثالث: اجراءات التصويت

وجاء المبحث الثالث بعنوان (مخرجات العملية الانتخابية) وبدورة ينقسم الى ثلاث مطالب وهي:

المطلب الاول: الخريطة الحزبية للانتخابات العامة في الهند لعام٢٠١٤

المطلب الثاني: نتائج الانتخابات البرلمانية العامة لعام ٢٠١٤

المطلب الثالث: الملاحظات والدلالات على الانتخابات البرلمانية العامة لعام ٢٠١٤

المبحث الاول: التأصيل النظري للانتخاب

يعد مفهوم الانتخاب من المفاهيم الديمقراطية التي تعني امكانية مساهمة المواطنين الذين تتوفر الشروط القانونية في اختيار ممثليهم وفقا لما يرونه صالحاً، وهو الطريقة الاساسية لمنح الشرعية للسلطة في معظم النظم الديمقراطية (النيابية)، وللوقوف على مفهوم دقيق للانتخاب لابد من تقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب.

المطلب الاول: ماهية الانتخاب

المطلب الثاني: متطلبات العملية الانتخابية

المطلب الثالث: نظم الانتخاب

المطلب الاول: ماهية الانتخاب

الانتخاب: يعني تمكين المواطنين في بلداً ما والذين تتوفر فيهم الشروط القانونية، من المشاركة في انتخاب أو اختيار الحاكم وفقاً لما يرونه صالحاً لهم، وهو الانتخاب الوسيلة الديمقراطية لوصول الحكام الى السلطة، وعلية فلانتخاب حق من حقوق الانسان في الحياة، يمارسه ويختار من يراه مناسب نيابة عنه في ممارسة السلطة بالطرق السلمية،

والانتخاب اما ان يكون مباشر وذلك عندما يقوم الناخبون بانتخاب اعضاء الهيئة النيابية مباشرة دون وسيط أو يكون الانتخاب غير مباشر وذلك عندما يقوم الناخبون بانتخاب مندوبين ينوبون عنهم في اختيار الرئيس او اعضاء البرلمان من بين المرشحين[١].

وهناك من يذهب أو يعتقد بأن الانتخاب هو حق شخصي، في حين يعتقد البعض الاخر الى عد الانتخاب وضيفة اجتماعية مستنداً في ذلك على مبدا سيادة الامه، بدلاً من مبدأ السيادة الشعبية، لذا تباينت أراء الفقه الدستوري حول التكيف القانوني للانتخاب بالاتي[٢].

أولاً– الانتخاب حق:

يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى إن الانتخاب حق شخصي مكفول لكل فرد يتمتع بصفته المواطنة، بوصفة من الحقوق الطبيعية التي لا يجوز حرمان أي أحد منها[٣]، ويستندون في ذلك إلى مبدأ (السيادة الشعبية أو الإرادة العامة وفق مفهوم جان جاك روسو) وهذا لمبدأ بدورة يقوم على اساس المساواة بين الافراد في الحقوق المدنية والسياسية، وعلى اساس كل فرد يمتلك جزءاً من السيادة الشعبية، لان الأخيرة ليست إلا مجموع حقوق الافراد في السيادة، ومادام كل فرد يمتلك جزءاً من السيادة يكون لكل فرد حق الانتخاب بواسطته يستطيع ان يمارس السيادة، ووفقاً لأصحاب هذا الرأي يعد الانتخاب حق طبيعي لكل مواطن لا يمكن إن يتزع منه، يكون المواطن حرا بممارسته أو إهماله، انطلاقا من كونه متوليا جزء من السيادة الشعبية[٤].

---

[١] ناظم نواف الشمري و إسراء احمد جياد، النظم الانتخابية دراسة التحول في النظام العنصري إلى النظام الديمقراطي التعددي في جمهورية جنوب أفريقيا ١٩٩٤ – ٢٠٠٩، المجلة السياسية والدولية، العدد ٢٣، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣،ص ١٠٧ – ١٠٨.

[٢] المصدر نفسه، ص١٠٨.

[٣]حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، مكتبة السنهوري، بغـــداد.٢٠١٣، ص٢٥.

[٤] طه حميد حسن العنبكي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢، وكذلك احمد سيعفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية عربي– انكليزي– فرنسي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان،٢٠٠٤، ص٥٥.

ثانياً– الانتخاب وظيفة:

هناك من يرى إن الانتخاب وضيفة اجتماعية وهو ما بتوافق ومبدأ(سيادة الشعب) الذي يقوم على أن السيادة واحدة غير قابلة للتغير والتجزئة، ولا تتوزع على الأفراد، بل هي ملك للشعب، التي هي كائن قانوني متميز من الافراد المكونين له، ووفقاً لهذا المبدأ لا يكون للفرد جزء من السيادة، ومن ثم لا يمكنه أن يدعي بوجود حق له في ممارستها عن طريق الانتخاب، وسلطة الانتخاب لا تعطي للأفراد بصفتهم أصحاب سيادة لكن بصفتهم مكلفين باختيار ممثلي الامة، فهم باشتراكهم في الانتخابات لا يستعملون حقاً شخصياً لكل منهم، ولكن يؤدون وظيفة، ويترتب على ذلك قيام الأمة بتحديد الاشخاص الذين يمارسون الانتخاب وبالتالي حصرة في طائفة أو طبقة معينه (كالطبقة البرجوازية أو العنصر الابيض) ويكون التصويت لهؤلاء إجباري والمتخلف يتعرض للمساءلة القانونية[٥].

ثالثاً– الانتخاب حق ووظيفة:

حاول أصحاب هذا الاتجاه الجمع بين الفكرتين السابقتين، على أساس إن الانتخاب ليس وظيفة اجتماعية خالصة، وإنما فيه شيء من صفة الحق الفردي، فلو كان الانتخاب وظيفة اجتماعية خالصة لما اعترض المشرع على الناخبين عند تضيقه دائرة الناخبين أو اشترط نصاباً مالياً في الناخبين، أو الأخذ بالاقتراع المقيد، في أوسع حدوده، كما إن المنتخبين لا يعملون لحسابهم وإنما للمجموع وللصالح العام[٦].

المطلب الثاني: متطلبات العملية الانتخابية

يتطلب إجراء العملية الانتخابية على وجه الاكمل اتخاذ سلسله من الإجراءات اللازمة لإتمام العملية الانتخابية منها:

---

[٥] طه حميد حسن العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة اسسها ومكوناتها وتصنيفاتها، مكتب الغفران الطباعة، ط٢، ٢٠١٥، ص ٢١٥.

[٦] بلال أمين زين الدين، النظم الانتخابية المعاصرة دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١١، ص٢١.

أولاً–تحديد الدوائر انتخابية:

جردت العادة على ان تأخذ الانظمة السياسية بنظام تقسيم الدولة الى دوائر انتخابية متعددة، لكن الاستثناء يرد على تلك القاعدة هو ان بعض الانظمة السياسية تعمل بنظام الدائرة الانتخابية الواحدة أي ان الدولة كلها منطقة انتخابيه واحدة وهو ما اخذت به كل من البرتغال واسرائيل وهولندا[٧].

أما فيما يخص تقسيم الدوائر الانتخابية فيتم بطرق مختلفة: الطريقة الاولى فقد يحدد الدستور عدد النواب، وعندئذ يكون تقسيم الدولة الى عدد من الدوائر مساو لعدد النواب اذا كان الانتخاب فردياً، أما اذا كان الانتخاب عن طريق القائمة فيكون عدد الدوائر مساوياً لعدد النواب مقسوماً على العدد المحدد لكل قائمة، وفي هاتين الحالتين يبقى عدد الدوائر ثابتاً لا يتغير بتغير عدد السكان، أما الطريقة الاخرى اذا جعل الدستور عدد النواب عرضة للزيادة والنقصان بحسب الزيادة أو النقصان الذي يطرأ على عدد السكان فان عدد الدوائر لا يكون ثابتا[٨].

ثانياً– إعداد الجداول الانتخابية:

تتطلب عملية تسجيل الناخبين وضع سجل أو (قوائم انتخابيه) أوليه أو ابتدائية تحتوي على اسماء المؤهلين لذين ثبت أهليتهم بالمشاركة في العلمية الانتخابية، إذ تقوم الدول بوضع الإجراءات اللازمة لحصر أسماء الأشخاص الذين تتوفر فيهم شروط الناخب في قوائم تسمى بجدول الانتخاب أول سجل الناخبين، إي بمعنى لا يجوز لأحد الاشتراك في الانتخابات ما لم يكن اسمه مقيداً في جداول الانتخابات، وفي كل مركز انتخابي يوجد جدول انتخابي يحتوي على أسماء من لهم حق الانتخاب في ذلك القسم ويتم إعداده ومراجعته وتعديله بصفة دورية بواسطة لجان خاصة تضيف أسماء من

---

[٧] طه حميد حسن العنبكي، حق الانتخاب بين النصوص الدستورية والقانونية، مصدر سبق ذكره ص ١٣

[٨] ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة لعربية، ١٩٨٢، ص ٢٥٨.

يستحقون حق التصويت وحذف المتوفين[٩]، ويجب إن يتم توزيع كل ناخب إلى مركز انتخابي واحد وعلى اساس عنوانه الشخصي، وفي يوم الاقتراع تكون سجلات الناخبين أو (قوائم الناخبين) مهيأة على اساس التقسيم الجغرافي[١٠].

ثالثاً- ضمانات سلامة الانتخاب:

يعد مبدأ سلامة الانتخاب من أهم المبادئ التي تحرص الدساتير على حمايتها والزام السلطات باحترامها لما لهذا المبدأ من دور فاعل في حماية وضمان حقوق المواطن وتعزيز ممارسة الديمقراطية على وجه الجملة، ومن اهم هذه الضمانات هي كالآتي[١١].

١- سرية التصويت:

تعد سرية التصويت من اهم ضمانات حرية الناخب في ممارسة حقة في اختيار من ينوب عنه في ممارسة السلطة، وذلك ان التصويت العلني يمكن الغير من معرفة الشخص المنتخب، وبالتالي احراج الناخب امام السلطة من جهة وخصومة السياسيين من جهة اخرى.

٢- المساواة بين الناخبين:

تتحقق المساواة بين الناخبين حينما تسري الشروط ذاتها على جميع افراد المجتمع دون تميز، فضلا عن ان يكون لكل ناخب نصيباً مساوياً لغيره في الانتخاب، وهذا النصيب قد يكون اختيار نائب واحد تطبيقا لقاعدة(one man on vote) واختيار عدد النواب حسب مامطلوب في كل دائرة. وفضلا عما سبق فان المساواة بين الناخبين تفترض تقسيم الدولة الى دوائر انتخابية عادلة ومتكافئة على اساس عدد السكان في كل منطقة.

---

[٩] ياسر بسيوني محمد مصطفى، الحكومة العالمية وحكومة الدولة المعاصرة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة: دراسة مقارنة في الأنظمة السياسية الوضعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص ١٩٧.

[١٠] فؤاد مطير الشمري، التجارب الانتخابية في العالم، دار إسامة للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٤، ص ٥٦.

[١١] نعمان احمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة، عمان، ط٤، ٢٠١١، ص ٣٠٨ – ٣١٤، وكذلك طه حميد حسن العنبكي، مصدر سبق ذكرة، ص ١٣ – ١٥.

٣- منع الضغط على الناخبين:

لا ريب يواجه بعض الناخبون في معظم الانظمة السياسية في العالم من ضغوط كثيرة، إذ تمارس الكثير من الاطراف والقوى ذات النفوذ القوي ضغطاً كبيراً على الناخبين، فتجبرهم على التصويت لصالح مرشحين بعينهم، ويأتي ذلك من خلال استعمال أساليب ترغيبيه واخرى ترهيبيه فمع اقتراب العملية الانتخابية تشرع بعض تلك الأطراف والقوى بتقديم الوعود للناخبين لتلبية حاجاتهم الضرورية، كما تلجأ الاطراف الاخرى الى استعمال وسائل التهديد ضد الناخبين أو ضد مرشحين معينين، بهدف منعهم من المشاركة في العملية الانتخابية .

٤- منع التزوير في الاصوات وتزييف نتائج الانتخابات

لاشك ان التزوير في الاصوات يعد من أخطر وسائل تشوية الانتخابات ومصادرة حق الناخبين بل النيل من العملية الديمقراطية برمتها.

ويأخذ تزوير الاصوات صوراً متعددة مثل التصويت اكثر من مرة أو اعطاء شخص صوته باسم شخص آخر، أو استخدام بطاقات انتخابية بأسماء وهمية ولأشخاص غير موجودين، أو بإخفاء صناديق فيها بطاقات انتخابية أو اضافتها بما فيها من بطاقات مزورة.

المطلب الثالث: أنواع النظم الانتخابية

هناك نظامان اساسيان تتبعها الانظمة السياسية في الانتخاب، هما نظام الانتخاب بالأغلبية ونظام بالتمثيل النسبي وبينهما نظم اخرى مختلطة تجمع بين خصائص الاثنين، ومن خلال ذلك سوف نتناول هذين النظامين بالشكل الاتي:

أولاً- نظام الانتخاب بالأغلبية:

في هذا النظام يعد المرشح فائزاً بالانتخابات أذا حصل على اصوات تفوق عدد اصوات المرشحين الاخرين، ويمكن ان يطبق هذا النظام في حالة التصويت الفردي وكذلك التصويت على قائمة تتضمن انتخاب عدة نواب في منطقة واحدة، وغالبا ما يطبق نظام الانتخاب بالأغلبية في الدول التي تجعل الدوائر الانتخابية صغيرة، ومن ثم تتبع اسلوب

التصويت الفردي كبريطانيا مثلاً، أما في حالة التصويت على القائمة فأن نظام الانتخاب بالأغلبية اقل تطبيقاً فقد طبقته تركيا بين عامي ١٩٥٠ – ١٩٦٠[١٢]، وتشترط بعض القوانين الانتخابية الحصول على أغلبية معينه من الاصوات لأجل الفوز سواء أكان التصويت(فردياً ام بالقائمة) واذا لم يحصل أي من المرشحين على الاغلبية المطلوبة فتعاد الانتخابات، ولنظام الانتخاب بالأغلبية صورتان هما: الانتخاب بالأغلبية البسيطة ذو الدورة الواحدة، والانتخاب بالأغلبية المطلقة ذو الدورتين[١٣].

١– نظام الأغلبية البسيطة (ذو الدورة الواحدة):

استناداً لهذا النظام يفوز المرشح في الانتخابات الذي يحصل على اصوات تفوق عدد أصوات أي من المرشحين الآخرين بغض النظر عن مجموع اصوات التي حصل عليها باقي المرشحين مجتمعين، وفي هذا النظام يمكن ان يكون الفائز من بين المرشحين دون ان يحصل على أغلبية الأصوات للناخبين[١٤].

ولو افترضنا أن دائرة انتخابية جرى فيها الانتخاب وكان عدد المرشحين خمسة وكانت الاصوات التي حصلوا عليها بالآتي[١٥]:

١٠٠,٠٠٠ مجموع المصوتين .

٣٠,٠٠٠ صوت من نصيب مرشح أ .

٢٥,٠٠٠ صوت من نصيب المرشح ب .

٢٠,٠٠٠ صوت من نصيب المرشح ج .

١٥,٠٠٠ صوت من نصيب المرشح د .

١٠,٠٠٠ صوت من نصيب المرشح ه .

---

[١٢]عبد العزيز عليوي العيساوي، نظم الانتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دار الحجة البيضاء للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ٢٠١٣، ص١٩.

[١٣]عبد الكريم علوان، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، ط٤، ٢٠٠٩،ص ١٩٤.

[١٤]نعمان احمد الخطيب، مصدر سبق ذكرة، ص٣٢٥.

[١٥]ناظم نواف الشمري و إسراء احمد جياد، مصدر سبق ذكرة، ص ١١١.

فيكون مرشح (أ) هو الفائز في مقعد النيابي بالرغم من حصوله على ثلث اصوات الناخبين، وهو هذا النظام المستخدم في انتخاب مجلس الشعب(LokSabha) في الهند الذي هو حالة الدراسة.

٢- نظامالأغلبية المطلقة (ذو الدورتين)

يشترط في نظام الاغلبية المطلقة، لفوز المرشح أو (المرشحين في القائمة) الحصول على أكثر من نصف عدد أصوات الناخبين الصحيحة التي اشتركت في الانتخاب، أو كما هو متعارف علية، الحصول على نصف الاصوات التي اشتركت في الانتخاب زائد واحد(٥٠% +١). مثال على ذلك: فلو كان لدينا دائرة انتخابيه فيها عشرة آلاف ناخب، وجرى فيها الانتخاب على اساس الاغلبية المطلقة والاخذ بنظام الانتخاب الفردي، وكان عدد المرشحين فيها ثلاثة وجاءت نتيجة الانتخابات بالاتي[١٦]:

٥٥٠٠ صوت من نصيب المرشح أ.

٢٥٠٠ صوت من نصيب المرشح ب .

٢٠٠٠ صوت من نصيب المرشح ج .

فيكون الفائز هنا المرشح (أ) لحصوله على أكثر من نصف الاصوات، اي أنه حصل على الاغلبية المطلقة لأصوات الناخبين الذين ادلو بأصواتهم فعلاً.

فإذا لم يحصل أي من المرشحين علىأكثر من نصف عدد الاصوات الصحيحة المعطاة في الانتخاب، فهذا يعني ان الاغلبية المطلقة اللازمة لإعلان عن الفوز في الانتخابات لم تتحقق، ولهذا يتم اعادة عملية الانتخاب، أي بأجراء جولة ثانيه من الانتخابات ويتم الإعلان عن الفائز في انتخابات الجولة الثانية باعتباره فائزاً[١٧].

---

[١٦]حسن مصطفى البحري، الانتخاب كوسيله لأسناد السلطة في النظم الديمقراطية، كلية الحقوق جامعة دمشق، ٢٠١٤، ص ٦٤.

[١٧]حسن مصطفى البحري، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.

ثانياً–نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي:

يقصد بنظام الانتخاب بالتمثيل النسبي هو نظام يقوم على أساس إعطاء كل حزب أو تجمع يمثل رأيا أو اتجاهاً معيناً عدد من المقاعد النيابية، يتناسب مع قوته العددية، وقد دعا إلى هذا النظام أي (التمثيل النسبي) عدد من الكتاب والفقهاء الذين يؤمنون بضرورة جعل المجالس التشريعية مرآة حقيقية تعكس صورة المجتمع بصورة صحيحة[١٨].

وتقوم فكرة هذا النظام على تقليص الفارق النسبي بين حصة الحزب المشارك في الانتخابات من أصوات الناخبين على المستوى الوطني وحصته من المقاعد البرلمانية، بمعنى لو فاز حزب كبير بنسبة ٤٠%، من الأصوات فيجب أن يحصل على ١٠% من مقاعد البرلمان والكثير يعتقد بأن اللجوء إلى استعمال القواعد الحزبية يزيد من فرصة تحقيق النسبة في التمثيل، إذن تقوم الأحزاب السياسية بتقديم قوائم تتضمن المرشحين سواء على المستوى الوطني أو المحلي، وعليه إن نظام التمثيل النسبي يرتبط دائماً بالمنطقة الانتخابية الكبيرة وبالتصويت على أساس القائمة والأخيرة على نوعين: القائمة المغلقة والمفتوحة، فالقوائم المغلقة يتم التصويت عليها كاملة بدون انتقاء، إما القوائم المفتوحة فيتم التصويت على المرشح أو عدد من المرشحين داخل القائمة[١٩].

ولمعرفة توزيع المقاعد البرلمانية بين تلك القوائم ينبغي التمييز بين طريقتي التمثيل النسبي الكامل(الوطني) والتمثيل النسبي التقريبي(المحلي)[٢٠].

١– طريقة التمثيل النسبي الكامل:

استناداً لهذه الطريقة تحسب أصوات جميع الناخبين في البلاد وتقسم على عدد المقاعد النيابية، إذ يتم استخراج المعدل الوطني من خلال احتساب أصوات الناخبين وتقسم على عدد مقاعد المجلس النيابي وناتج هذه القسمة هو المعدل الوطني أو ما

---

[١٨] المصدر نفسه، ص٧٠.

[١٩] ناظم نواف الشمري، وإسراء احمد جياد، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.

[٢٠] علاء شلبي، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، المنظمة العربية لحقوق الانسان، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١١٦.

يسمى ب(القاسم الانتخابي) الذي يقابله مقعداً نيابياً واحد، ويتضاعف عدد المقاعد التي تحصل عليها الأحزاب المشاركة بالانتخاب بقدر تضاعف المعدل الوطني.

مثال على ذلك: لنفرض إن القاسم الانتخابي هو (٢٠,٠٠٠) صوت ويتقدم حزب معين بقائمته في دوائر انتخابية عديدة، يحصل في الأولى على(٥٠,٠٠٠) صوت فينال مقعدين ويبقى له (١٠,٠٠٠) صوت غير مستعملة ويحصل الأمر ذاته في مناطق أخرى أي يبقى لهذا الحزب أصوات غير مستعملة ولدى جمعها على المستوى الوطني يتبين إن لهذا الحزب(١٠٠,٠٠٠) صوت فيمنح مقابلها خمسة مقاعد نيابية إضافية، هكذا بالنسبة لبقية الأحزاب والقوائم[٢١].

٢- طريقة التمثيل النسبي التقريبي(المحلي):

لتلافي بعض عيوب طريقة التمثيل النسبي الكامل(الوطني) نجد أنه في الغالب يفوز الكثير من الأشخاص بمقاعد نيابية دون إن يكون أحد من الناخبين قد انتخبهم بالاسم، لذلك لجأت بعض الدول إلى الأخذ بطريقة توزيع المقاعد النيابية على مستوى المناطق الانتخابية المحلية استناداً لهذه الطريقة تتوزع المقاعد على أساس القاسم الانتخابي للدائرة الانتخابية الذي يستخرج من خلال قسمة عدد الأصوات الصحيحة المعطاة في الدائرة الانتخابية على عدد المقاعد المخصصة لتلك الدائرة.

مثال على ذلك لو فرضنا منطقة انتخابية معينة مطلوب فيها انتخاب خمسة أعضاء في البرلمان أي (خمسة مقاعد نيابية) وأدلى (٢٠٠,٠٠٠) ألف ناخب بأصواتهم بصورة صحيحة، وقد شاركت أربع قوائم انتخابية في تلك المنطقة وحصلت على الأصوات بالشكل الآتي:

حصلت قائمة (أ) على ٨٦٠٠٠ صوت .

حصلت قائمة (ب) على ٥٦٠٠٠ صوت .

وحصلت قائمة (ج) على ٣٨٠٠٠ صوت .

وحصلت قائمة (د) على ٢٠,٠٠٠ صوت .

---

[٢١] طه حميد حسن العنبكي، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

ولتوزيع المقاعد النيابية بين هذه القوائم، وبموجب الأصوات التي حصلت عليها كل واحدة من الأصوات، هناك عدة طرائق هي[٢٢]:

أ- طريقة الباقي الأقوى:

بموجب هذه الطريقة تقسم الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد المطلوب إشغالها في المنطقة الانتخابية فنحصل على(القاسم الانتخابي) .

القاسم الانتخابي = الأصوات الصحيحة / عدد المقاعد = ٢٠٠,٠٠٠ / ٥ = ٤٠,٠٠٠

وبعد ذلك يتم تقسيم عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة على(القاسم الانتخابي)

القائمة (أ) = ٨٦٠٠٠ ÷ ٤٠,٠٠٠ = ٢ مقعد.

القائمة(ب) =٥٦٠٠٠ ÷ ٤٠,٠٠٠ = ١ مقعد.

القائمة (ج) =٣٨٠٠٠ ÷ ٤٠,٠٠٠ = صفر.

القائمة(د) =٢٠٠٠ ÷ ٤٠,٠٠٠ = صفر.

وبهذا تم توزيع ثلاثة مقاعد وبقى مقعدان، كيف يتم توزيعهما؟ وهنا نطبق طريقة الباقي الاقوى استناداً الى الصيغة الاتية:

القائمة (أ) : ٨٦٠٠٠ – (٢x٤٠,٠٠٠)=٦٠٠٠

القائمة (ب) : ٥٦٠٠٠ – (١x٤٠,٠٠٠)=١٦٠٠٠

القائمة (ج) : ٣٨٠٠٠ – صفر= ٣٨٠٠٠

القائمة (د) : ٢٠٠٠٠ – صفر =٢٠٠٠٠

وبما إن القائمة (ج) تمتلك الباقي الأقوى وهو ٣٨٠٠٠ صوت فتنال مقعداً واحداً وبالطريقة نفسها سيكون المقعد الخامس من نصيب القائمة(د)[٢٣].

---

[٢٢] صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، الأنظمة السياسية والقانون الدستوري، كليه القانون، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص٤٩.

[٢٣] طه حميد حسن العنبكي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢١، وكذلك ناظم نواف الشمري، و إسراء احمد جياد، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣ – ١١٤.

ب- طريقة المعدل الأقوى:

استناداً لهذه الطريقة تعطى المقاعد التي لم يتم توزيعها على أساس القاسم الانتخابي للقوائم التي حصلت على أقوى معدل، ويتم ذلك بإضافة مقعد واحد لكل قائمة، ثم نقوم بقسمة عدد الأصوات التي حصلت عليها سابقاً كل قائمة على عدد المقاعد (بعد إضافة مقعد واحد لكل منها) وخارج القسمة هو الذي نطلق علية المعدل الأقوى والقائمة التي يكون لها اقوى معدل هي التي تحصل على مقعد إضافي، وفي حالة بقاء مقاعد أخرى بعد عملية التقسيم الأولى نكرر عملية القسمة إلى إن يتم توزيع جميع المقاعد كالآتي:

$$\text{المعدل الأقوى} = \frac{\text{عدد الأصوات الصحيحة}}{\text{عدد للقائمةالمقاعد} + \text{المقعد الإضافي}}$$

القائمة (أ) = ٨٦٠٠٠ ÷ (٢+١)= ٢٨٦٦٦

القائمة (ب) = ٥٦٠٠٠ ÷ (١+١) =٢٨٠٠٠

القائمة (ج) = ٣٨٠٠٠ ÷ (٠+١) =٣٨٠٠٠

القائمة (د) = ٢٠,٠٠٠ ÷ (٠+١) = ٢٠٠٠٠

إن أقوى معدل حصلت عليه القائمة (ج) لذا تنال مقعداً نيابياً واحداً وبما إن هناك مقعداً خامساً يجب أن تحصل علية إحدى القوائم لذلك فإننا نكرر العملة وتكون النتيجة كالآتي:

القائمة (أ) = ٧٦٠٠٠ ÷ (٢+١)= ٢٨٦٦٦

القائمة (ب) = ٥٦٠٠٠ ÷ (١+١) =٢٨٠٠٠

القائمة (ج) = ٣٨٠٠٠ ÷ (١+١) =١٩٠٠٠

القائمة (د) = ٢٠٠٠ ÷ (٠+١) = ٢٠٠٠٠

وتكون القائمة (أ) هي صاحبة (المعدل الأقوى) لذا تحصل على المقعد الخامس، فتكون النتيجة كالآتي: ثلاثة مقاعد من نصيب القائمة (أ) ومقعد واحد من نصيب

القائمة (ب) ومقعد واحد من نصيب القائمة (ج) بينما لم تحصل القائمة (د) على إي مقعد[٢٤].

المبحث الثاني: العملية الانتخابية في الهند

يقصد بالعملية الانتخابية هي مجموعة من الاجراءات والأعمال القانونية التي تؤدي بصورة رئيسة الى تعين الحكام من قبل أفراد الشعب، وهي بهذه الصفة حق من الحقوق السياسية للمواطن، وتدخل في إطار القوانين السياسية، واكثر تحديداً ضمن قانون الانتخاب الذي يتكون من جملة قواعد غايتها تحديد صفة المواطن، واختيار النظام الانتخابي المتبع، ثم تنظيم مسار عملية التصويت[٢٥]وللوقوف على ذلك تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب وهي

المطلب الاول: النظام الانتخابي للسلطة التشريعية والتنفيذية.

المطلب الثاني: اجراءات العملية الانتخابية

المطلب الثالث: اجراءات التصويت

المطلب الاول: النظام الانتخابي للسلطة التشريعية والتنفيذية

الهند دولة ديمقراطية دستورية ذات نظام برلماني، وفي قلب هذا النظام هو الالتزام بإجراء انتخابات منتظمة وحرة ونزيهة .تحدد هذه الانتخابات تشكيل الحكومة، وأعضاء مجلسي البرلمان والمجالس التشريعية الدولة والاتحاد الإقليم، ورئاسة الجمهورية ومنصب نائب الرئيس. ولتناول هذا الموضوع سوف يتم تقسيمة على النحو الاتي

أولاً- انتخاب السلطة التشريعية:

تتكون السلطة التشريعية في الهند من مجلسين، هما مجلس الشعب (لوك سابها) ومجلس الولايات (راجيا سابها).

---

[٢٤] صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، مصدر سبق ذكره، ص ٥١- ٥٢، وكذلك، ناظم نواف الشمري و إسراء احمد جياد، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤- ١١٥، وكذلك، طه حميد العنبكي، حق الانتخاب بين النصوص الدستورية والممارسة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

[٢٥] للمزيد ينظر: عبدو سعد وآخرون، النظم الانتخابية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٥، ص٢٧.

١- مجلس الشعب(لوك سابها)

يتكون مجلس الشعب من عدد من الأعضاء، لا يزيد على ٥٥٢ عضواً، منهم ٥٣٠ عضواً يتم انتخابهم، عن طريق التصويت السري للبالغين، وفقا لنظام الانتخاب بالأغلبية «نظام الفائز الاول» من قبل الدوائر الانتخابية في الولايات، وما لا يزيد عن ٢٠ عضواً لتمثيل أقاليم الاتحاد ويتم انتخابهم بالطريقة التي يقرها البرلمان بقانون، واثنان من الأعضاء يعينهم رئيس الجمهورية لتمثيل المجتمع (الانجلو-هندي)، ومدة ولاية المجلس خمس سنوات[٢٦].

٢- مجلس الولايات (راجيا سبها)

يتألف مجلس الولايات من ٢٤٥ عضواً، منهم ١٢ عضواً، يتم تعينهم من قبل رئيس الجمهورية، من بين الاشخاص الذي يمتلكون معرفة خاصه أو خبرة علمية في الادب والفنون والعلوم والخدمات الاجتماعية، ومدة ولايته ست سنوات[٢٧].

ثانياً- انتخاب السلطة التنفيذية:

تتألف السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية ونائبة ومجلس الوزراء

١- انتخاب رئيس الجمهورية ونائبة:

ينتخب رئيس الجمهورية من قبل المجمع الانتخابي يتكون من الاعضاء المنتخبين في مجلس البرلمان والأعضاء المنتخبين في المجالس التمثيلية للولايات، وفقاً لنظام التمثيل النسبي عن طريق التصويت الفردي القابل للتحويل، لضمان المساوات بين الولايات وكذلك تكافؤ بينهما عموماً، ويجب ان يكون مرشح لرئاسة الهند مواطناً في الهند، ولا يقل عمرة عن ٣٥عاماً، ومؤهلاً للانتخاب عضواً في مجلس الشعب، مدة الرئاسة هي خمس سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة.

---

[٢٦] احمد فارس عبد المنعم، النظام السياسي الهندي الواقع والمستقبل، مركز الدراسات الأسيوية، أوراق أسيوية عدد١٢، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص٧.

[٢٧] داود عبد الله راجحة، جمهورية الهند، دراسات دوليه العدد الأول، مركز الدراسات العسكرية، دمشق،٢٠١١، ص ٩٩.

إما نائب رئيس الجمهورية؛ فهو ينتخب نفس طريقة انتخاب رئيس الجمهورية، إذ يجري انتخاب نائب الرئيس استناداً لنظام التمثيل النسبي عن طريق التصويت الفردي القابل للتحويل، ويكون التصويت بالاقتراع السري[٢٨]، وشروط الترشيح لمنصب نائب الرئيس هي الشروط نفسها الواجب توفرها في المرشح لرئيس الجمهورية، باستثناء أنه يشترط في المرشح لمنصب نائب الرئيس إن يكون حائزاً لشروط الترشيح لعضوية مجلس الولايات[٢٩]، ووفقاً للدستور يحق لنائب الرئيس إن يشغل منصب رئيس الجمهورية في حالة خلو منصب الرئيس بسبب الوفاة، أو الاستقالة، أو لأي سبب آخر، خلال مده أقصاها ستة أشهر، فضلا عن شغله لمنصب رئيس مجلس الولايات ومدة ولايته خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.[٣٠].

٢- مجلس الوزراء:

كون الهند تأخذ بنظام برلماني جمهوري- فإن السلطة التنفيذية الفعلية تتركز بيد رئيس مجلس الوزراء- وذلك وفقاً للتقاليد المعمول بها في النظم البرلمانية ان الشخص الذي يتولى هذا المنصب هو زعيم أو مرشح الحزب الحائز على أغلبية المقاعد في الانتخابات البرلمانية العامة، ومن ثم هو الذي يتولى مهمة تشكيل الحكومة، ففي الانتخابات الاخيرة (السادسة عشر) لعام ٢٠١٤ استطاع حزب بهاراتياجاناتا من الفوز بأغلبية مقاعد مجلس الشعب، مما تمكن من تشكيل الحكومة بمفردة[٣١].

المطلب الثاني: متطلبات العملية الانتخابية

---

[٢٨] الدستور الهندي لعام ١٩٥٠، مع التعديلات لغاية ٢٠١٢، ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، القاهرة، ٢٠١٤.الفقرة (١) من المادة (٦٦).

[٢٩] ستار جبار علاي الدليمي، النظام الانتخابي في الهند، في نظام عساف (محرراً) النظم الانتخابية في العالم، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، عمان،٢٠٠٧، ص١٠١.

[٣٠] ينظر: نص المواد(٦٤- ٦٥) من الدستور الهندي لعام ١٩٥٠.

[٣١] عبد السلام إبراهيم بغدادي و مهند عبد الواحد النداوي، التجربة الهندية في إفريقيا، الدار العربية للعلوم الناشرون، بيروت،٢٠١٥، ص٣٠.

تجري العملية الانتخابية في الهند تحت أشراف لجنة الانتخابات (Election Commission of India)، وتعد لجنة الانتخابات الهندية حجر الزاوية في النظام الانتخابي، وهي هيئة مستقلة ومنفصلة تماماً عن الحكومة التي تتولى السلطة[٣٢]. ومن هذه الاجراءات هي كالآتي:

أولاً–تسجيل الناخبين

تقوم لجنة الانتخابات بتسجيل الناخبين المقيمين في كل بيت من قبل العدادين الذين يذهبون إلى بيوت الناخبين من أجل جمع المعلومات عن الناخبين، وتتم مراجعة موجزة في كل عام خلال مدة زمنية محددة عندما يمنح الأشخاص الذين لم يجدوا في القوائم الانتخابية فرصة لتسجيل اسمائهم من خلال استمارة مخصصة لذلك، فضلاً عن حذف اسم الناخب من المكان الذي كان يقيم فيه في وقت سابق، ويتم حذف الذين توفوا أو الذين انتقلوا من منطقة إلى أخرى خارج الجزء المحدد للدائرة الانتخابية، ويجب إن يكون الشخص مسجل فقط في مكان واحد، لأن النظام الانتخابي في الهند يحظر التصويت المتعدد، ذلك بهدف الإبقاء على عدد المقاعد في مجلس الشعب (لوك سابها) ثابتاً نسبياً، ويظل تغير الدوائر الانتخابية في كل ولاية قائما بما يتوافق مع نسبت سكانها، ويعد التسجيل في أكثر من مكان واحد يعد جريمة يعاقب عليها القانون[٣٣].

ثالثا– تسجيل الاحزاب السياسية:

تقوم لجنة الانتخابات، بموجب الفقرة (٢٩) من قانون تمثيل الشعب لعام ١٩٥١م، بتسجيل الأحزاب السياسية، فالحزب الذي يسجل في لجنة الانتخابات قد يمنح اعترافاً بوصفة حزباً وطنياً أو محلياً بعد ان يحصل على نسبة ٣% من الاصوات كحد ادنى

---

[٣٢] تدير لجنة الانتخابات كل الاجراءات والاستعدادات للانتخابات، من انتخابات البرلمان والسلطة التشريعية في الولايات، وانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه، شكلت بموجب الفقرة (١) من المادة (٣٢٤) من الدستور الهندي منذ انبثاقها عام ١٩٥٠م، ، للمزيد من التفاصيل ينظر ألان وول وآخرون، إشكال الإدارة الانتخابية، ترجمة أيمن أيوب، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ايطاليا، ٢٠٠٧، ص٢٤٦.

[٣٣]وليد كاصدالزيدي، استراتيجيات تسجيل الناخبين الواقع العلمي لتسجيل الناخبين في العراق وبعض الدول، منتدى المعارف ، بيروت ،٢٠١٢، ص ١٠٧– ١١٠.

على مستوى القومي أو على مستوى المحلي، فإذا أتم الحزب معيار الاعتراف استناداً الى مرسوم الرمز الانتخابي لعام ١٩٦٨م، في اكثر من أربع ولايات، فإنه يعد حزباً وطنياً(في عموم الهند) إما إذا حظي الحزب بالاعتراف في أربع ولايات فهو يعد حزباً محلياً في (ولايات محددة فقط)[٣٤].

ثانيا– تقسيم الدوائر الانتخابية:

تقوم لجنة الانتخابات بتقسم الولايات الهندية إلى عدد من دوائر انتخابية، وتحصل كل ولاية على عدد من المقاعد يتوافق مع نسبة عدد سكانها بالمقارنة مع المجموع الكلي للسكان، وذلك بهدف الإبقاء على عدد المقاعد في مجلس الشعب ثابتاً نسبياً، ويضل احتمال تغير عدد الدوائر الانتخابية في كل ولاية قائماً بما يتوافق مع نسبتها العددية لكل منها عدد من المقاعد، في الانتخابات البرلمانية الاخيرة تم تقسيم الهند الى ٥٤٣ دائرة انتخابية فكل دائرة ينتخب عنها عضو واحد في مجلس الشعب[٣٥].

رابعاً– شروط الترشيح لعضوية مجلس الشعب فهي[٣٦]:

١– أن يكون مواطناً هندياً.

٢– أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين عاماً.

٣– أن يمتلك مؤهلات اخرى تنظم بقانون.

المطلب الثالث: اجراءات التصويت

يكون التصويت عن طريق الاقتراع السري للأشخاص البالغين من العمر ١٨ عاماً، عادة ما يتم تعيين مراكز الاقتراع حتى في المؤسسات العامة، مثل المدارس وقاعات الاجتماعات، لتمكين أكبر عدد من الناخبين ممكن في التصويت، وكل مركز اقتراع

---

[34] India 2016, Publications Division Ministry of Information and Broadcasting Government of India, India, 2016, P 79 – 80.

[٣٥] أيمن إبراهيم الدسوقي، الانتخابات العامة في الهند(١٩٥٢ – ١٩٩٦) في: صلاح سالم زرنوقة(محرراً) الانتخابات البرلمانية في دول الجنوب، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص١١٧.

[٣٦] المادة (٨٤) من الدستور الهندي.

مفتوحة لمدة ٨ ساعات على الأقل يوم الانتخاب، ويستخدم ماكينات التصويت الإلكتروني في العملية الانتخابية كما هو موضح في الصورة،

المصدر:
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2014/04/140407_india_elections

وتعمل هذه الماكينات من عدة خطوات هي[٣٧]:

١- تكتب أسماء المرشحين باللغات والخطوط التي يستخدمها الأغلبية في الدائرة الانتخابية، ولمساعدة الناخبين الذين لا يجيدون القراءة والكتابة، فإن كل مرشح يتم تعريفه من خلال رمز مثل "زهرة اللوتس" لحزب بهاراتياجاناتا أو رمز "اليد" لحزب المؤتمر. أما المرشحون غير المنتسبين لأحزاب فيمكنهم اختيار رمز من قائمة تضعها لجنة الانتخابات لهم.

٢- يضغط الناخبون على الزر الأزرق بالقرب من مرشحهم المفضل للإدلاء بصوتهم، و للمرة الأولى يوجد زر يشير لعدم اختيار أي من المرشحين السابق ذكرهم.

---

[٣٧] نظرة على الانتخابات الهندية الاكبر في العالم، تقرير لقناة (BBC Arabic) على الرابط
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2014/04/140407_india_elections_explainer

٣- تحتفظ وحدة التحكم بأصوات الناخبين وتعمل ببطارية حتى يمكن ضمان استمرار عملها في حال انقطاع التيار الكهربي. وخلال عملية الفرز، يظهر الرقم التسلسلي لكل مرشح بالإضافة إلى إجمالي عدد الأصوات التي أدلي بها، وفور قيام مسؤولي التصويت بالضغط على زر الإغلاق أسفل اللسان، تتوقف الماكينة عن تسجيل أي أصوات جديدة، ويستخدم هذا الزر في نهاية التصويت، أو إذا حاول أي شخص الدخول عنوة إلى مركز انتخابي بهدف إدخال أصوات مزيفة.

٤- ولمنع أي شخص من التلاعب بالوحدة التي تحتفظ بمعلومات التصويت، فإنها تغلق بشمع قديم بالإضافة إلى شريط للحماية ورقم تسلسلي من قبل لجنة الانتخابات.

تعد انتخابات العامة الهندية السادسة عشر لعام ٢٠١٤ الأكبر في التاريخ، إذ اشترك فيها ٨٣٤ مليون ناخب، لاختيار أعضاء مجلس الشعب البالغ عددهم ٥٤٣، وعلى الرغم من هذا العدد الكبير من الناخبين لم يربك أو يمنع السلطات المنظمة لها من إجرائها بكل سوله ويسر، ومن خلال ذلك سوف نتناول هذا الموضوع بعد ان تم تقسيمة الى مطلبين الاول هما

المطلب الاول: الخريطة الحزبية للانتخابات العامة في الهند لعام٢٠١٤

المطلب الثاني: نتائج الانتخابات البرلمانية العامة لعام ٢٠١٤

المطلب الثالث: الملاحظات والدلالات على الانتخابات البرلمانية العامة لعام ٢٠١٤

المطلب الاول: الخريطة الحزبية للانتخابات البرلمانية العامة لعام٢٠١٤

تتنافس الأحزاب الهندية على ٥٤٣ مقعدا في مجلس الشعب (لوك سابها) ويحتاج أي حزب أو ائتلاف الحصول على ٢٧٢ مقعدا على الأقل لتشكيل حكومة أغلبية، ولأن تقسيم عدد مقاعدالمجلس بين ولايات الهند يقوم على أساس نسبة عدد سكانها إلى مجموع سكان البلاد، فثمة(أهمية للفوز في الولايات ذات الكثافة السكانية الأعلى؛ إذ إن الفوز في بعضها يعني نسبة كبيرة من مقاعد المجلس؛ فهنا كمثلا٨٠ مقعدًا لولاية أوتاربراديش، و٤٨ مقعدً الولاية مهاراشترا، و٤٢ مقعدً الولاية أندرابراديش، و٤٢ مقعدً الولاية البنغال الغربية، و٤٠ مقعدً الولاية بيهار، و٣٩ مقعدً الولاية تاميلنادو،

و٢٦ مقعدً الولاية غوجارات، وهكذا تتوزع بقية المقاعد بحصص أقل على الولايات الأخرى، لتصل في بعضها إلى مقعد واحد فقط، كما هي حال ولا يتيميزو راموسيكيم، كما أن هنا كسب عول ايات اتحادية يخصص لكل ولاية منها مقعد واحد، باستثناء ولاية دلهي التي يخصص لها سبعة مقاعد.

وتتنافس على هذه المقاعد أحزاب كبيرة وتقليدية، منها حزب المؤتمر بزعامة (راهول غاندي)سليل اسرة انديرا غاندي ويتزعم هذا الحزب (التحالف التقدمي المتحد) الذي يضم ثمانية احزاب أخرى، علمانية ومسلمة، ويعد حزب المؤتمر من عراق الاحزاب؛ إذ قاد حكومات كثيرة منذ الاستقلال، وهو الحزب الحاكم خلال السنوات العشر الماضية؛ إذ حل في المرتبة الاولى في انتخابات عام ٢٠٠٩ بحصوله على ٢٠٦ مقعد.

ومن الاحزاب التقليدية الكبيرة، يعد حزب(بهاراتياجاناتا) بزعامة (نارييندرا مودي) رئيس ولاية غوجارات المنافس الرئيسي لحزب المؤتمر؛ فقد حل ثانيا في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٩ وحصل على ١١٧، ويتزعم هذا الحزب(التحالف القومي الديمقراطي) الذي يتكون في أغلبيتة من احزابهندوسية؛ مثل حزب شيف سانا[٣٨]

لذلك بدأ الحزبان الرئيسيان في الهند حزب المؤتمر الحاكم وغريمه حزب بهاراتباجاناتا القومي "المعارض" صياغة استراتيجيتهما استعداداً للانتخابات، فقد اختار حزب المؤتمر نقل القيادة الحزب من سونيا غاندي إلى نجلها الأكبر (راهول غاندي) من اجل انجاز مهمة الانتخابات، ويبدو مؤكداً إن (راهول سليل الجيل الرابع من عائلة نهرو– غاندي) سيصبح رئيس الوزراء المقبل في حال احتفظ حزب المؤتمر في السلطة، ولا يظهر لدى الحزب أي خلاف حول اختياره لمنصب رئيس الوزراء، ومن ذلك فإن حزب المؤتمر لم يعلن رسمياً عن طرح اسم راهول كمرشح مقبل لرئاسة الوزراء خشية حرق أسمه قبل الاقتراع وتأثير ذلك في مستقبله السياسي في حالة الخسارة[٣٩]، وأعلن

---

[٣٨] عماد قدوره، الانتخابات العامة الهندية: اتجاهات الناخبين والعوامل المؤثرة فيها، سلسلة تقارير تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة– قطر، ١٠ ايار ٢٠١٤، ص٢ – ٣.

[٣٩] براكريتي غوبتا، راهول غاندي يستعد لمعركة قيادة الهند، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٢٤٨٢، ٢٠١٣/١/٣٠.

حزب المؤتمر، في الذكرى السنوية الرابعة لحكومة التحالف التقدمي المتحد الثانية، إن حملته للانتخابات سوف تكون بزعامة رئيس الوزراء (مانموهان سينغ)، و(سونيا غاندي) (راهول غاندي)، والذي عين لرئاسة لجنة من ستة أعضاء على صياغة وتنفيذ التحالفات، وبيان الحزب والدعاية العامة للانتخابات، وقال انه على استعداد لتحمل أية مسؤولية تعطى له من قبل الحزب، وأضاف إن تركيزي للهند هو رؤية على مدى الطويل، إذ يتم التعامل مع جميع الهنود على أساس المساواة والاحترام وإعطاء الفرص المتكافئة، وفي مقابله أجريت معه انتقد حكومة (ناريندرا مودي) حينما كان رئيساً للوزراء في ولاية غوجارات، وقال أنها كانت مسؤولة عن إحداث الشغب التي وقعت في الولاية المذكورة عام ٢٠٠٢[٤٠].

إما حزب بهاراتياجاناتا، فقد أعلن رسمياً إن رئيس وزراء ولاية غوجارات (ناريندرا مودي) تم اختياره لقيادة الحملة الانتخابية للحزب، وقد اصدر بيان في ٧ نيسان ٢٠١٤ وعد به إلى إنشاء صندوق لتحقيق استقرار الأسعار ووضع حد لاحتواء ارتفاعها، وتبسيط نظام الضرائب لمنع الفساد، ورفع مستوى البنية التحتية وتوفير فرص للتوظيف والإسكان، والتركيز على قواعد العمل التقليدية للزراعة من اجل خلق فرص عمل للمواطنين الهنود، فضلاً عن ذلك انتقد ناريندرا مودي حزب المؤتمر و(راهول غاندي) لحمايتهم للفاسدين ومنهم رئيس وزراء ولاية مهاراشترا السابق (أشوك شافان) على الرغم من توجيه اتهام إلية في فضيحة جمعية الإسكان أدارش في مومباي، وفي اجتماع حاشد في «جورجاون» في ولاية هاريانا قال:(إن الشعب أعطى لحزب المؤتمر الحاكم ٦٠ عاماً، إنا فقط بحاجة إلى ٦٠ شهراً لإثبات إن حزب بهاراتياجاناتا هو الخيار الأفضل بالنسبة للهند) إما فيما يخص العلاقات الخارجية للهند قال في اجتماع حاشد في ولاية "أروناشالبراديش" وهي الولاية التي تقع على الحدود مع الصين ولها تأريخ من النزاعات الحدودية، اقسم على حماية البلاد وانتقد "التوسع

(40) Indian general election, 2014 - Wikipedia, the free https://en.wikipedia.org/wiki/Indian_general_election,_2014

الصيني" كما سلط الضوء على أهمية الدبلوماسية لمناقشة قضايا مثل تسهيل التجارة وتشجيع رجال الإعمال الهنود في الخارج[٤١].

لم تكن المنافسة تقتصر على هذين الحزبين فقد كانت هناك أحزاب رئيسة معروفة، لكن تأثيرها وحجمها كان اقل تنافساً في هذه الانتخابات وعلى رأسها ما يسمى: تكتل "الجبهة الثالثة" ذات التوجهات اليسارية، بزعامة الحزب الشيوعي الهندي، والحزب الشيوعي الثوري، وحزب باوهانساماج، وهناك أيضاً تكتل الجبهة الرابعة المؤلفة من حزبين بزعامة حزب ساما جوادي وحزب راشيستراجاناتا دال[٤٢]، فضلاً عن تنافس تلك الأحزاب والكتل المعروفة، ثمة ظاهرة جديدة في هذه الانتخابات، هي تسلط الضوء على إمكانية صعود بديل ثالث يساري وعلماني مكون من ١٤ حزباً، من غير العناصر اليسارية المحسوبة على الحزبين الكبيرين، ويأتي على رأس هذا التحالف حزب جديد وهو «آم آدمي- **AamAadmi Party, AAP**» الذي لم يخض أية انتخابات برلمانية عامة سابقاً ومع ذلك فإنه المرشح الذي يمكن إن يحصل على نتيجة جيدة[٤٣].

المطلب الثاني: نتائج الانتخابات البرلمانية العامة لعام ٢٠١٤

بدأ الناخبون الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية في الهند، وهي أضخم انتخابات على مستوى العالم، بمشاركة ٨٣٤ مليون هندي وتستمر ستة أسابيع لاختيار حكومة جديدة.

---

(41) **Indian general election, 2014 – Wikipedia, Op. Cit, p2.**

(٤٢) عماد قدورة، مصدر سبق ذكره، ص ٣.

(٤٣) تأسس هذا الحزب في تشرين الثاني ٢٠١٢، بواسطة حركة قوية نشأت لمحاربة الفساد واستطاعت إن تستفيد من الإحباط العام الذي يشعر به الناس اتجاه الأحزاب السياسية الكبيرة، فقد ستطاع إن يهزم حزب "المؤتمر" في انتخابات المحلية، التي جرت في كانون الأول ٢٠١٣، التي أظهرت هذا الحزب بشكل مفاجئ؛ فقد تفوق على الأحزاب التقليدية وفاز بـ ٢٨ مقعدًا من أصل ٧٠ مقعدًا في برلمان الإقليم؛ مما أهّله لتشكيل حكومة إقليم دلهي، وأضحى زعيمه (أرفيندكيجريوال**ArvindKejriwal**) رئيسًا لهذه الحكومة، وكدليل على حجم تصاعد قوته وثقته بنفسه؛ فقد رشح لهذه الانتخابات ٤٢٦ مرشحًا، للمزيد من التفصيل ينظر: براكيتي غوبتا، تراجع" المؤتمر" وتقدم المعارضة في انتخابات الهند، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٢٧٩٦، /٢٠١٣/١٢/١٠.

فقد شهدت هذه الانتخابات حدثاً مهماً وهو للمرة الأولى التي سيتمكن الناخبون الهنود من إبداء امتعاضهم من الأحزاب والمرشحون في الهند بالضغط على خيار(لا احد من أعلاه) «None of the above» في آلة التصويت الالكترونية، ففي عام ٢٠٠٩ سئلت لجنة الانتخابات في الهند المحكمة الاتحادية العليا في إن توفر للناخب خيار لا ينتخب فيه اي احد من المرشحين في الانتخابات، غير ان الحكومة كانت غير مؤيدة لهذه الفكرة، وبعد حملة احتجاج من اتحاد الشعب من اجل الحقوق المدنية وهي منظمة غير حكومية لصالح القرار، وافقت المحكمة الاتحادية العليا في ٢٧ أيلول ٢٠١٣ على حق تسجيل (لا احد من أعلاه) في آلة التصويت للانتخابات، وأمرت لجنة الانتخابات بأن توفر كل ألآت الاقتراع هذه العبارة في الأسفل، لكي تعطي الناخبين الخيار في عدم اختيار أي من المرشحين السابقين[٤٤].

وأعلنت لجنة الانتخابات إن الاقتراع سيجري في ٧ نيسان عام ٢٠١٤، وتعد عملية الاقتراع في هذه الانتخابات أطول عملية اقتراع من أي بلد آخر، إذ تتم على تسع مراحل تمتد من٧ نيسان وحتى ١٢من شهر أيار، في حين تعلن النتيجة في ١٦من شهر أيار، وتقدم للترشيح حوالي ٨٢٥١ مرشحاً لشغل ٥٤٣ مقعداً في مجلس الشعب، التي تنافس عليها أكثر من ٤٦٠ حزباً، ما بين أحزاب قومية وأخرى إقليمية، وبلغ عدد مراكز الاقتراع ٩٣٠ إلف مركز اقتراع منتشرة في إنحاء البلاد من أعالي الهميملايا إلى الجنوب الاستوائي، ويفوق عدد الناخبين الحالي ما كان عليه في انتخابات ٢٠٠٩ بنحو ١٠٠ مليون كما هو موضح في جدول (١)[٤٥].

---

[٤٤] براكريتي غوبتا، الهند الجديدة شعار انتخاباتها «لا أحد من أعلاه» وحزب بهاراتياجاناتا يقترب من حكم خمس سكان العالم، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٢٩١٦، / ٩/ ٤/ ٢٠١٤.

[٤٥] صحيفة الشرق الأوسط، (اللندنية) العدد١٢٨٨٣، / ٧/ ٤/ ٢٠١٤.

جدول(١) يوضح حجم المشاركة الشعبية في التصويت في الانتخابات العامة عام ٢٠١٤.

بيان نوع الناخبين	العدد	النسبة التقريبية
عدد الناخبون المقيدون	٨٣٤,١٠١,٤٧٩	%٦٦,٤
عدد الناخبون الذين أدلوا بأصواتهم	٥٥٣,٨٠٢,٩٤٦	
عدد الاصوات الصحيحة	٥٥٢,٨٧٣,٦٣٩	
عدد الاصوات الباطلة	٩٢٩,٣٠٧	

الجدول من إعداد الباحث: بالاعتماد على

Voter turnout data for India,(International IDEA) on the link
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?id=105

ووفقًا لاستطلاعات الرأي التي أجرتها مؤسسات مختلفة، يبدو أنه لا حزب بهاراتياجاناتا ولا حزب المؤتمر يحققان بمفردهما الأغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة المقبلة في وقتها، لكن نتائج الانتخابات جاءت مغايرة لتلك الاستطلاعات إذ تمكن حزب بهاراتياجاناتا من الحصول على أغلبية مكنته من تشكيل الحكومة كما هو موضح في جدول(٢).

جدول(٢) يوضح نتائج الانتخابات العامة عام ٢٠١٤ في الهند.

اسم الحزب	عدد المرشحين	عدد الأصوات التي حصلوا عليها	نسبتها%	عدد المقاعد	نسبتها %
بهاراتياجاناتا BJP	٤٢٨	١٧١,٦٥٧,٥٤٩	%٣١	٢٨٢	%٥١,٩
حزب المؤتمر INC	٤٦٤	١٠٦,٩٣٨,٢٤٢	%١٩,٣	٤٤	%٨,١
الحزب الشيوعي الهندي CPI	٦٧	٤,٣٢٧,٢٩٨	%٠,٨	١	%٠,١
الحزب الشيوعي(الماركسي) CPM	٩٣	١٧,٩٨٦,٧٧٣	%٣,٢	٩	%١,٨
حزب آم آدمي AAP	٤٣٢	١١,٣٢٥,٦٣٥	%٢,٥	٤	%٠,٧
آخرون Others	٩٧٩	٢١٨,٨٢٣,٥٣٣	%٣٩	٢٠٠	%٣٦,٨
مستقلون IND	٣,٢٣٥	١٦,٧٤٣,٧١٩	%٣,١	٣	%٠,٦
لا احد من أعلاه NO TA	/	٦,٠٠٠,١٩٧	% ١,٨	/	/
المجموع	٦٢٠١	٥٥٣,٨٠٢,٩٤٦	%١٠٠	٥٣٤	%١٠٠

الجدول من إعداد الباحث: بالاعتماد على

Paul Wallace, India's 2014 election: a Modi-led BJP Sweep, SAGE Publication India pvt ltd, New Delhi ,2015, P 4 -7.

ومن خلال نتائج الانتخابات كما هي موضحة لنا في جدول(٢) يتضح لنا، للمرة الأولى منذ عام ١٩٨٤ فوز حزب واحد وبأغلبية المقاعد، فقد حقق حزب بهاراتياجاناتا فوزاً كبيراً، إذ حصل على ٢٨٢ مقعداً، بنسبة (٥١,٩%) من مجموع مقاعد مجلس الشعب، مما تمكن من تشكيل الحكومة بمفردة، وكانت نسبة المشاركة في الانتخابات هي الأعلى في تاريخ الجمهورية إذ وصلت إلى ٦٦,٤ %، وكذلك كانت الأعلى في عدد المصوتين الذي وصل إلى ٥٥٣ مليون مقترع من أصل ٨٣٤ مليون مقترع يحق لهم التصويت، فضلاً عن ذلك انطوت نتائج الانتخابات على اكبر خسارة لحزب المؤتمر في تاريخه إذ حصل على ٤٤ مقعداً فقط، وما يعنيه هذا الفوز أن الشعب الهند قد أعطى ثقة كاملة لحزب بهاراتياجاناتا إيمانا منه بالشعارات والبرامج الاقتصادية التي نادى بها، زعيمه (ناريندرا مودي)[٤٦].

المطلب الثالث: الملاحظات والدلالات على الانتخابات البرلمانية العامة لعام ٢٠١٤

تنطوي نتائج الانتخابات البرلمانية العامة في الهند لعام ٢٠١٤ على دلالات كثيرة، تعبر عن تغيرات جوهرية في المجتمع الهندي وتوجهاته السياسية والأيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية ويمكن حصر أهم الملاحظات وتحليل دلالاتها في الاتي[٤٧].

١- إنها المرة الأولى في تأريخ الجمهورية الهندية التي يفوز فيها حزب ديني بأغلبية مقاعد البرلمان على المستوى الوطني، هذا يعني إن الحزب لم يدخل في مساومات مع أحزاب أخرى تجبره على التخلي عن إي فقرة من برنامجه الانتخابي، بل سيعمل بكل حرية على ووفق قناعته، وهذا ما يثير المخاوف من أن يتفرد الحزب بممارسات سياسية ودينية لم

---

[46] Paul Wallace, Op. Cit. P 3.

[٤٧] عماد قدورة، نتائج الانتخابات الهندية: الدلالات الاستراتيجية، سلسلة تقارير تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة – قطر، ٢٠، أيار، ٢٠١٤، ص ٢.

يستطع من قبل تطبيقها، بوصفه كان شريكاً في تحالفات أو ائتلافات، أو أنه لم يحظ بهذا القدر من التمثيل والتفويض.

٢- إن فوز حزب بهاراتياجاناتا في الانتخابات يطرح قضية البعد الديني الهندوسي في الحياة السياسية الهندية، وهذا ما يطرح إمكانية إن يقر تشريع عبر البرلمان يضفي الشرعية القانونية على بناء «معبد رام» محل «مسجد بابري» في أيوديا، وتكريس رؤية أن الهند هي الوطن الطبيعي للهنود المضطهدين الباحثين عن ملجأ، مما قد يثير مشكلات دينية يمكن إن تعصف بالاستقرار والنمو المتحقق حالياً وببرامجه أيضاً.

٣- الهزيمة التأريخية لحزب المؤتمر، ومستقبل(العائلة الغاندية): فقد اعترف الحزب بالهزيمة بكون إنها تعني الحزب جماعياً وليس شخص (راهول غاندي)، والتأكيد على إن الحزب سيعمل بشكل بنّاء في المرحلة القادمة، ولهذا يبدو الحزب مطالباً بالحفاظ على سمعة أسرة غاندي بوصفها الرصيد الأساسي للحزب وتأريخه ودوره الكبير الذي يستند إليه منذ الاستقلال، ثم الحفاظ على سمعة راهول غاندي وريث العائلة والحزب وإمكانية الحزب في المعارضة خلال السنوات الخمس القادمة سوف تتيح له مجالاً اكبر لممارسة القيادة وهو على رأس الحزب وليس في خلفية المشهد السياسي، ومن غير المستبعد إن تدخل شقيقة راهول "بريناكا" خلال المدة القادمة معترك السياسة ليشكلا ثنائياً قوياً يواجه صعود الأحزاب القومية المتشددة، فقد شاركت بكثافة في الحملة الانتخابية للحزب ما يعني ان إعادة الهيكلة في الحزب لن تستبعد دور أسرة غاندي بل ربما ستعززه.

٤- دور العامل الاقتصادي في الانتخابات، فقد روج حزب بهاراتياجاتا طوال الحملة الانتخابية بكثافة لمعادلة اقتصادية ترتكز على أن معدل النمو بلغ ٧% في ولاية غوجارات التي ترأسها زعيمه (ناريندرا مودي) في حقبة ٢٠٠١-٢٠١٤، في حين انخفض المعدل على مستوى الهند في ظل حكم حزب المؤتمر إلى نحو ٤%، وظل يكرر شعار (إذا كان ممكناً تحقيق النمو والازدهار في غوجارات، فبالإمكان تحقيقهما في الهند)، وهذا ما أعطى أملاً للناخبين، بأن الازدهار الكبير الذي حققته ولاية غوجارات باستقدام الاستثمارات، وتزايد المشروعات التجارية والصناعية وتوفير فرص العمل، هو

ما سيطبق في الهند إن وصل مودي للحكم، وفي ظل ضعف نسب النمو وتزايد الفقر وانتشار الفساد الإداري والمالي وعدم توفير فرص عمل كافية، يبدو إن العامل الأكثر تأثيراً في توجهات الناخبين، كان إحداث التغيير الاقتصادي.

٥- تفتت أصوات المسلمين، على العكس من الأحزاب الهندوسية والقومية، يعرف اغلب المسلمين الهنود بعدم انتظامهم في أحزاب ذات صبغة دينية، وبالرغم من وجود حزبين إسلاميين يسعيان إلى اجتذاب أصوات المسلمين كي يكونوا قوة مؤثرة، فإنهما لم ينجحا في ذلك، إذ حصلت "رابطة اتحاد مسلمي الهند" على مقعدين اثنين، وحصل "مجلس اتحاد المسلمين لعموم الهند" على مقعد واحد فقط، والأغرب في الهند أن بعض المسلمين صوتوا لحزب بهاراتياجاناتا على الرغم من تأريخه العدائي تجاه المسلمين، أملاً في تحسين الوضع الاقتصادي في البلاد.

المطلب الرابع: تحقيق الوعود الانتخابية

شهدت الهند نجاحات متعددة في مختلف الجوانب بعد فوز حزب بهاراتياجاناتا بقيادة (ناريندرا مودي) في الانتخابات السادسة عشر لعام ٢٠١٤، والتي جاءت بعد حكومة قادها حزب المؤتمر وسط فضائح الفساد والاقتصاد المتعثر، فمودي الذي فاز في أقوى انتخابات هندية منذ ٣٠ عاماً كانت حملة الانتخابية قد ركزت في المقام الأول على إعادة تشغيل الاقتصاد الهندي والحد بشكل كبير من الفساد، ومتابعة لوعوده الانتخابية بعد إن تسلم منصب رئاسة الحكومة، شهد خطوات واسعة في محاولة الوصول إلى تلك الأهداف، وكان تحسين سهولة ممارسة الأعمال التجارية موضوعا أساسيا للعديد من الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها إدارة مودي[٤٨]

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية تمكنت الهند من تحقيق العديد من النجاحات على الجبهة الاقتصادية، وقد حارب التضخم من ١٠,٩% في عام ٢٠١٣ إلى ٥،٢٢% في عام ٢٠١٦، أما بالنسبة الى الاستثمار الأجنبي المباشر فبلغ ٧٨,٥ مليار

---

[٤٨] الهند اكبر اقتصاد عالمي خلال خمس سنوات، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط https://www.sasapost.com/india-economyl/

دولار في التدفقات الصافية بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر قد نما إلى٩٥,٢٢ مليار دولار منذ ان تولى (نارييندرا مودي) رئاسة الوزراء، وبلغ احتياطي الدولة من النقد الأجنبي٣٦,٣ مليار دولار في نهاية العام عام ٢٠١٦، ومع ذلك، انخفضت القيمة المضافة في الصناعة التحويلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف من ١٦.٥٪ في عام ٢٠١٣ إلى ١٦.٢٤٪ في عام ٢٠١٥[٤٩].

ومتابعة لوعودها الانتخابية، قامت الحكومة التي يرأسها (نارييندرا مودي) بتخفيف قواعد الاستثمار الأجنبي في العديد من قطاعات الاقتصاد، وخاصة الدفاع، سعيا لاجتذاب الاستثمارات الاجنبية، وعملت إدارة مودي أيضا على خفض اللوائح البيروقراطية ودفعت بمقترحات تشريعية لتبسيط إجراءات الإفلاس وتعزيز حقوق الملكية الفكرية، كما سارعت الحكومة إلى بناء الطرق، وتوسيع الطرق السريعة والبنية التحتية للسكك الحديدية، وعلى صعيد الضرائب، صدرت في آب عام ٢٠١٦ ضريبة السلع والخدمات التي طال انتظارها والتي تسعى إلى توحيد النظم الضريبية المختلفة بموجب نظام وحيد للضرائب، ومن المقرر تنفيذها بحلول حزيران ٢٠١٧[٥٠]. وتنفيذاً للوعود التي قطعها (نارييندار مودي) في حملتهاالانتخابية، إذ تم التركيز بشكل كبير على تحسين البنية التحتية المادية والطاقة ومن الأهداف الرئيسية لمبادرات حكومته زيادة مستوى الاتصال وسهولة السفر بين المدن وفيما بين الدول، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، خططت إدارة مودي لتحسين ثلاثة طرق رئيسية للنقل: الطرق والمطارات وشبكات السكك الحديدية، ويقدر حاليا أن الهند تتطلب ٨٣٣,٤٥٤ بليون دولار من أجل تحسين بنيتها التحتية العامة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك الهياكل الأساسية للطاقة وإصلاح الجسور والسدود والطرق والبنية التحتية الحضرية[٥١]، وقد بدأت إدارة

---

[49] AparnaPande, India Economy in 2016: Progress & Potential, on the link https://www.hudson.org/research/13329-india-s-economy-in-2016-progress-potenti

[50] AparnaPande, Ibid, P2.

[51] India Brand Equity Foundation, "Infrastructure Sector in India, Infrastructure Industry, Development," November, 2016, on the link https://www.ibef.org/industry/infrastructure-sector-india.aspx

مودي هذه المبادرات بزيادة مخصصات الميزانية للطرق والسكك الحديدية في ميزانية الاتحاد لعام ٢٠١٦ إلى ٣١,٩٨بليون دولار، وأعلنت وزيرة النقل البري (نيتين جادكاري) أن الحكومة تهدف إلى استثمار ٣٧٦,٥٣مليار دولار لتحسين البنية التحتية خلال السنوات الثلاث المقبلة. فضلاً عن ذلك، بذلت إدارة مودي جهودا لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي في قطاع البنية التحتية من خلال تسهيل عملية استثمار مجموعة واسعة من الناس. وكان من بين هذه الطرق إنشاء بوابات إلكترونية. وقد قطعت إدارة مودي خطوات كبيرة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي كمصدر للتمويل لدفع مشاريع البنية التحتية المتوخاة. وقد توصل كل من مصرف التنمية الآسيوي وشركة بنب باريبا إلى اتفاقات متعددةملايين الدولارات مع حكومة مودي وأجزاء من القطاع الخاص الهندي للاستثمار في البنية التحتية[٥٢].

[52] Ibid

الخاتمة

شكلت الانتخابات البرلمانية العامة في الهند لعام ٢٠١٤، نقطة تحول مهمة في الانتخابات البرلمانية، إذ تعد بمثابة إعصار سياسي، أطاح بحزب المؤتمر في هزيمة لا تماثلها أية انتكاسة لحزب عريق الذي أقاد حركة تأريخيه في تحرير الهند) وقدم معظم رؤساء الوزراء (إلا أن ذلك لم يشفع له أمام المواطن الهندي) فذهب الناخب الهندي يبحث عن بدائل للحكومات التي يتزعمها حزب المؤتمر الهندي منذ عشر سنوات، ويرجع ذلك الى عجز الحزب عن زيادة معدل النمو الاقتصادي (وتزايد الأسعار) فضلاً عن اتهامات الفساد التي تلاحق أعضاء الحزب في بعض الولايات.

لذلك كانت الانتخابات البرلمانية العامة لعام ٢٠١٤، معركة دارت حول قضية التنمية والنمو الاقتصادي، وكان على الأطراف المشاركة فيها أن تقطع وعودا بتحقيق إصلاحات اقتصادية أكثر واقعية في حال وصولها إلى سدة السلطة، لذلك كان الناخب الهندي يأمل في التخلص من شلل السياسات الحكومية السابقة، فقد وجد في حملة زعيم حزب بهارتياجاناتا (ناريندرا مودي) تمتلك كل مقومات التغيير الذي كان الناخب الهندي يبحث عنها.

الملخص

وصفت الانتخابات العامة في الهند لعام ٢٠١٤ لأنتخاب أعضاء مجلس الشعب، لدورته السادسة عشرة، بأنها الاكبر في التاريخ؛ إذ اشترك فيها ٨٣٤ مليون ناخب، لاختيار أعضاء مجلس الشعب البالغ عددهم ٥٤٣.

وتظهر توجهات الناخبين أن ثمة رغبة لديهم في إحداث تغيير جوهري على المستوى الوطني عبر البحث عن بدائل للحكومات التي يتزعمها حزب المؤتمر الهندي منذ عشر سنوات،والتي عجزت خلال السنوات الثلاث الاخيرة من حكمة عن زيادة معدل النمو الاقتصادي، وكبح تزايد الأسعار،فضلاً عن ذلك كانت حملة زعيم حزب بهارتياجاناتا (ناريندرا مودي) تمتلك كل مقومات التغيير الذي كان الناخب الهندي يبحث عنه.

Abstract

He described the general elections in India in 2014 for the election of members of the People's Assembly, for its sixteenth session, as the largest in history; and involved 834 million voters, to choose the members of the People's Assembly's 543.

Voter trends show that there is a desire to have to make a fundamental change at the national level through the search for alternatives to governments, led by the Indian Congress Party ten years ago, which failed during the last three years of the wisdom of increasing the economic growth rate, and to curb rising prices, as well as it was campaign leader of the BharatiyaJanata Party (NarendraModi) has all the elements of change that the Indian voter was looking for.